



إشراقات



فريدريك هايك والنظام التلقائي

تيموثي سانديفور

جون هاسناس

دانييل كلاين

بروس كولدويل

ترجمة: علي الحارس

المحتويات

٤.....	تمهيد
٦.....	فريدريك هايك (١٨٩٩-١٩٩٢)
٨.....	النظام التلقائي... أربعة إشكالات
٢١.....	الرد الأول: النظام التلقائي... أربعة حلول
٢٩.....	الرد الثاني: الحرية بين سطور العصر الحداثي
٣٦.....	الرد الثالث: في سبيل فهم النظام التلقائي

Hayek and the Common Law

By: Timothy Sandefur

John Hasnas

Daniel Klein

Bruce Caldwell

Cato Institute; December 2009

فمن المعلوم أن فكرة (هيمنة القانون على الحياة منذ أمد طويل) لا تكفي لوحدها في إثبات (صوابيته)، كما إن هايك نفسه سمح بالقول بحدوث تغيرات في النظام التلقائي بمرور الوقت، وحاول دمج هذه الملاحظة في نظرية النظام التلقائي؛ ومع ذلك هنالك تغيرات لا لبس في عدم انتمائها إلى النظام التلقائي، فكيف لنا أن نميز التغيرات الجيدة من التغيرات السيئة؟ يبدو أن علينا أن نتجاوز نطاق مفهوم النظام التلقائي من أجل الحصول على المعايير اللازمة.

انبرى للتعليق على مقالة سانديفور كل من: جون هاسناس أستاذ القانون وإدارة الأعمال من جامعة جورج تاون، ودانييل كلاين أستاذ الاقتصاد في جامعة جورج ماسون، وبروس كولدويل المؤرخ الاقتصادي وكاتب سيرة هايك من جامعة دوك.

تمهيد

يُعرف فريدريك هايك خارج المجال الاقتصادي بأمرين: كتابه الشيق (الطريق إلى العبودية)، ودفاعه عن (نظرية النظام التلقائي)؛ وهذه النظرية ترى، باختصار، أن العديد من أكثر المؤسسات الاجتماعية نفعاً ما هو إلا نتاج التصرفات البشرية، وليس التخطيط البشري، والأمثلة كثيرة: إذ لا تتقرر الأسعار بناءً على رغبة فرد أو لجنة، ومن حاول التدخل في هذا الشأن كان مصيره الفشل دائماً؛ كما لم يقم جهد تصميمي بابتكار اللغة الانكليزية، ولم تستطع اللغات المصطنعة أن تحقق أي نجاح جدير بالذكر؛ وأدى الاستكشاف العلمي عبر التجارب المتكررة إلى ظهور الحقيقة من مخبئها، دون أن تكون الحقائق العلمية منتجا يصطنعه التصميم العقلاني، وإنما كانت حصيلة للعديد من البحوث غير التعاونية والمواهب والدراسات المكررة على امتداد الوسط العلمي.

إذا تركنا آليات اقتصاد السوق جانبا، فربما يكون المثال الأهم للنظام التلقائي هو تطور القانون العام،^(١) وهو تقليد قانوني يتقدم تدريجياً، قضية تلو الأخرى، ليستفيد من خاصتي (وجود السابقة القانونية) و(الاستمرارية)؛ وفي الواقع، يقال بأن القانون العام اكتشفه القضاة ولم يصغه المشرعون. إن القانون العام يستمد متانته للسبب نفسه الذي يقوي السوق واللغة، ولهذا ينبغي أن يحظى بالمكانة العظيمة التي تولى لهما.

بالرغم من كل ما قيل عن النظام التلقائي، يحتاج كاتب المقالة الأولى (تيموثي سانديفور) بوجود مشاكل تكتنف مفهوم هذا النظام، وبالأخص في ما يتعلق بالقانون.

(١) القانون العام (Common Law): النظام القضائي المعمول به في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وهو يستند إلى القرارات القضائية والتقاليد، مما يميزه عن الأنظمة القضائية المستندة إلى التشريعات البرلمانية. (المترجم)

استنادا إلى أفكاره حول كيفية ولادة النظام «تلقائيا» من رحم الأسواق الحرة، ركز هايك جهوده بعد الحرب العالمية الثانية على الأسس الأخلاقية والسياسية للمجتمع الحر؛ فخصص كتابه (دستور الحرية) «للحضارة المجهولة التي تنمو في أمريكا». لقد كان هايك يحمل آمالا عظيمة حول مستقبل أمريكا، وبالأخص لأنه كان يقدر الدور الأساسي الذي يلعبه الالتزام بالحرية ومحدودية دور الدولة في الثقافة الشعبية الأمريكية. وبينما كان معظم المفكرين يمتدح سلطة الدولة والتخطيط المركزي، فهم هايك أن المجتمع الحر ينبغي أن يكون منفتحا أمام كافة الاحتمالات: غير المتوقعة، وغير المخطط لها، وغير المعروفة. وكما قال في (دستور الحرية): «الحرية التي تُكتسب فقط عندما يعلم سلفا بأن تأثيراتها مفيدة... ليست حرية». فالحرية الحقيقية ليست «حرية» الحكام أو الأغلبية في تنظيم التنمية الاجتماعية والتحكم بها، وإنما هي حرية الفرد في أن يعيش حياته الخاصة به كما يحب ويشتهي. إن حرية الفرد في تفسير القوالب القديمة، واصطناع أشياء جديدة، وتجربة دروب جديدة إنما هي علامة المجتمع التقدمي. يقول هايك:

إذا تابعتنا الاستمرار على الافتراض القائل بأن ممارسة الحرية من قبل الأغلبية هي مهمتنا فحسب، فإننا سنكون متأكدين من إنشائنا لمجتمع راكد يتصف بكافة صفات اللاحرية.

على الرغم من أن بعض منتقدي هايك يطلقون عليه صفة «المحافظ»، فقد أصر دائما على أنه في الحقيقة ليبرالي من الطراز القديم، ومؤمن بالحرية الفردية، ومحدودية الدولة دستوريا، والسوق الحر للأفكار والسلع. وهو يرى بأن المجتمع التقدمي ينبغي أن يظل منفتحا دوما للمبادرات الابتكارية، وفي الوقت نفسه يرسى دعائمه على أرضية مستقرة قوامها حقوق وقواعد الأداء العادل، حتى أنه كتب في مقدمة مخطوطة كتابه (دستور الحرية): «هذا سبب عدم كوني من المحافظين».

فريدريك هايك (١٨٩٩-١٩٩٢)

ليس من المبالغة أن نشير إلى القرن العشرين على أنه قرن هايك.

جون كاسيدي، مجلة نيويورك.

يفتخر مركز كاتو بأن يعدّ فريدريك هايك (Friedrich Hayek) في صفوف كبار باحثيه المتميزين، حيث قدم المركز الدعم لأبحاث هايك في السنين الأخيرة من حياته، وهي فترة أُلّف فيها كتابه (الوهم القاتل: أخطاء الاشتراكية) وسافر حول العالم لإلقاء المحاضرات، وفي المركز قاعة رئيسية تحمل اسمه.

حاز هايك، النمساوي المولد والبريطاني الجنسية، جائزة نوبل في الاقتصاد عام (١٩٧٤) تقديرا لـ«عمله الرائد في نظرية المال والتقلبات الاقتصادية وتحليله الثاقب للترابط المتبادل ما بين الاقتصاد والظواهر الاجتماعية والمؤسسية».

ربما تتمثل أفضل إسهامات هايك في الكفاح ضد الاشتراكية والشمولية (التوتاليتارية) بكتابه (الطريق إلى العبودية) الذي ظهر عام (١٩٤٤) وحقق مبيعات كبيرة. وفي هذا الكتاب حذر هايك من أن تحكّم الدولة بالاقتصاد يتنافى مع الحرية الشخصية والسياسية، وأن الدولانية (تسلط الدولة على مرافق الحياة) تؤدي إلى بدء عملية «حصول الأسوأ». ولم يكتفِ هايك بإظهار كيفية تناقض الاشتراكية مع الحرية، وإنما أوضح كيفية تناقضها مع التفكير العقلاني والازدهار والحضارة نفسها. ومقالته المعنونة «الاستثمار الاجتماعي للمعرفة»، والتي نشرتها مجلة التقرير الاقتصادي الأمريكي (American Economic Review) عام (١٩٤٥) وتوالى نشرها مئات المرات بعد ذلك، تمثل مرجعا ضروريا لفهم عمل السوق.

خلالها بتجربة الأعراف الاجتماعية الجديدة، أو القوانين الجديدة، تماما كما يتصرفون مع التقنيات الجديدة. وكما قال في كتابه (دستور الحرية):

إن وجود الأفراد والجماعات التي تلتزم جزئيا وفي الوقت نفسه بقوانين مختلفة إنما يجعل الفرصة سانحة لانتقاء قوانين أكثر كفاءة.

يقارن هايك فكرته بمفهوم «البنائية العقلانية» (Rational Constructivism) التي تعني: العمل على بناء نظام عبر تخطيط من الأعلى إلى الأسفل يقوم بالتنسيق ما بين تصرفات البشر في سبيل إنجاز غاية محددة، ومن هنا تكون الأنظمة البيروقراطية والصناعات المؤممة أنظمة بنائية يعرفها هايك بأنها:

بسيطة نسبيا، أو محدودة بأقل ما تفرضه الضرورة من درجة منخفضة من التعقيد بما يمكن من أنشائها من ملاحظته (...). وعادة ما تكون متينة، من حيث (...). أن وجودها يمكن إدراكه على نحو بديهي بالتفحص، كما (...). لا تنقطع عن خدمة غاية من أنشائها، أو إنها تقوم بذلك في فترة ما.

يقدم هايك في اكتشافه ذلك أمرا مفيدا مهما كان نطاق العبارة واسعا، لكن مما مؤسف له أن هايك مضى أبعد من ذلك، فاستخدم هذا الاكتشاف كأساس لنقده الموجه إلى البنائية في مجالات القانون والتشريعات والحرية. وعبارة وجيزة، اعتبر هايك أننا نميل إلى تفضيل الأنظمة الناشئة تلقائيا ومعارضة الجهود الرامية إلى بناء وفرض بنى مقصودة وغائية، وأنا أرى، كما سأفصل في ما يلي، أن فرضية هايك هذه تعاني من إشكالات أربعة هي:

١. إن الاختلاف بين الأنظمة البنائية والتلقائية ليس اختلافا في المفهوم، وإنما يستند على مجرد خيار المراقب في عملية المراقبة. وهذا يعني أنه...

النظام التلقائي... أربعة إشكالات

تيموثي سانديفور (Timothy Sandefur)

باحث في مركز كاتو .
كبير محامين في مؤسسة (باسيفيك ليغال)
القانونية.

تمهيد

إذا ذكرت أسماء أهم من بحث في مفهوم الحرية، فليس هنالك إلا قلة من الأسماء تسبق العالم متعدد المواهب فريدريك هايك الذي ساعد على ربط مفهوم الحرية بالاقتصاد والقانون والسياسة والعلوم الأخرى. وأكثر أفكاره شهرة قد تكون ما يعتبره من أن الأعراف الاجتماعية أو الأحكام القانونية يمكن أن تبرز نتيجة لعمل أفراد بعينهم استنادا إلى المعرفة المحلية، ومن ثم لا يتعين على النظام الاقتصادي والسياسي أن يقوم بالتنفيذ والتصميم بالتخطيط الواعي.

في الواقع، تتخذ الأنظمة الاقتصادية والسياسية بنى شديدة التعقيد، وتتضمن معلومات مبعثرة ومبهمة إلى حد بعيد لا يمكن معه لأي سلطة مركزية أن تسيطر على التفاصيل المطلوبة لتصميمها. أما في المجتمع الحر، فينتهي الحال بالكم الكبير من الأفراد الأحرار الذين يتولون تدبير شؤونهم الخاصة إلى التعاون دون ملاحظة هذا التعاون، وذلك بفضل القرارات التي يقومون بها اعتمادا على معلوماتهم المحدودة. وهكذا يرتفع البناء من الأسفل إلى الأعلى. إن هذا «النظام التلقائي» (Spontaneous Order)، بحسب هايك، هو عملية استكشاف ديناميكية يقوم الناس

٢. على الرغم من أن النظام التلقائي ذا فائدة توصيفية، فإنه لا يوفر أرضية يرتكز عليها نقد مقبول للبنائية، كما أن (نظرية التطور بالانتقاء الطبيعي) لا يمكنها أن تخبرنا إن كان ينبغي على الأسد أن يأكل نوعا محددًا من الغزلان. ففي الواقع...

٣. ما لم تكن كل الأنظمة التي بقيت مع الزمن تتمتع بعدالة مثبتة، فإن مفهوم النظام التلقائي لا يوفر أساسا لدراسة نظام جائر. وحاول هايك أن يحل هذه الإشكالية عبر دمج التخطيط القسدي في عملية نشوء النظام التلقائي، ولكن هذا يعني...

٤. علاج الجور يتطلب (البنائية العقلانية)، وهذا يعيدنا إلى الإشكال الأول.

الإشكال الأول: الاختلاف بين النظام التلقائي والنظام البنائي

لا تؤدي المراقبة الدقيقة إلا إلى إذابة الفارق ما بين النظامين؛ فأني تصرف يقوم به أي فرد أو شركة في السوق تبدو عن كذب نظاما مبنيا مصطنعا، أما عن بعد فتبدو كجزء من العناصر المضطربة التجريبية المتبادلة في النظام التلقائي.

إذا تبنت شركة ما سياسة جديدة لتنظيم العمل المكتبي أو إدارة عملية إنتاج سلعة ما، فهذه السياسة، وهي في الأساس من بنات أفكار أحد إداريي الشركة الذي قرر فرضها من الأعلى إلى الأسفل، لا شك في أنها نظام بنائي، فهي «بسيطة نسبيا»، و«متينة»، ولا تتقطع عن خدمة غاية من أنشأها»، بحسب تعبير هايك. أما من المنظور الاقتصادي، وبشكل عام، يمكن القول عن تلك السياسة نفسها أنها مجرد فكرة تجريبية جديدة منفصلة عن غيرها، انسجما مع المكون الأساسي في النظام التلقائي على أساس أن «وجود الأفراد والجماعات التي تلتزم جزئيا وفي الوقت نفسه بقوانين مختلفة إنما يجعل الفرصة سانحة لانتقاء قوانين أكثر كفاءة».

وإليك ما دار حول هذا الموضوع بين القاضي ريتشارد بوزنر (Richard Posner) والخبير الاقتصادي دونالد بودرو (Donald Boudreaux) في مجلة القانون والحرية التي تصدر عن جامعة نيويورك. حيث علق بوزنر على إيمان هايك بالنظام التلقائي بأنه يتعارض مع إعجابه الكبير بدستور الولايات المتحدة الأمريكية، انطلاقا من أن الدستور وليد خطة وضعتها حكومة تتكون من مجموعة من الخبراء، أي أنه نظام مبني. لكن بورو يختلف مع هذا الرأي بحجة أن من كتب الدستور لم يسع إلى إنشاء قانون جديد بأكمله أو حتى معظمه، أو الاستعاضة به عن القوانين النافذة حينها بقضها وقضيضها، بل قام بالاستفادة من القانون العام المتطور الذي نما في تربة بريطانيا، وأدخل عليه التعديلات التي تتماشى مع التجارب الحديثة التي عاشتها مستعمرات بريطانيا في أمريكا الشمالية، والتي تحولت في ما بعد إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

لقد كان بوزنر وبودرو محقين كلاهما؛ فالدستور تم بناؤه على نحو عقلاني إذا نظرنا إليه من الأعلى، ولكنه كان أيضا نتاجا للنظام التلقائي إذا نظرنا إليه في سياق تاريخ القانون العام في بريطانيا وأمريكا. ولا يمكن للمرء أن يميز بين النظامين وفق الأساس الذي يقترحه بودرو: استفادة الأنظمة التلقائية من الأفكار الناشئة عن التجارب السابقة، وذلك لأنه لا يمكن أن يوجد نظام بنائي جديد بكامله. وفي هذه النقطة يعترف هايك بأنه «لا يوجد أبدا أي نظام قانوني تم بناؤه كوحدة كاملة، وحتى المحاولات المتعددة للقوننة لم يكن بإمكانها أن تقوم بأكثر من تنظيم مجموعة قائمة من القوانين، وبذلك تكملها أو تخلصها من التباينات». حتى أن أكثر الخطط تعقيدا بيروقراطيا والتزاما بالبنية المفروضة من الأعلى نجدها ماضية في هضم الدروس التي تتعلمها عبر مسيرتها التاريخية. وبعبارة أخرى يمكن القول أن «القواعد المختلفة جزئيا» التي تتنافس مع بعضها البعض في النظام التلقائي لا بد أنها في

الأساس قواعد «مبنية». وبما أن هايك يستخدم هذه العناصر البنائية في نظريته حول النظام التلقائي، فإنه ينتهي إلى نتيجة يستحيل معها التمييز بين النظامين: التلقائي والبنائي.

استغل هايك مرونة مفهومه عندما قال أن «الجهود المقصودة... لتحسين النظام القائم من خلال وضع قواعد جديدة» إنما هي جهود متغاممة في الواقع مع مبدأ النظام التلقائي «لأنه من الثابت أن نظام القواعد ككل لا يدين ببنيته إلى تصميم» المخططين. إن عبارة «ككل» هي جوهر القضية، وذلك لأننا إذا نظرنا إلى أي نظام «ككل» فلن يكون عندها أي نظام بنائيا، ومصطلح «ككل» هاهنا يمثل ما قام به هايك من خطوة ملائمة لا أساس لها تعود به إلى النظر للنظام عبر منظور واسع يبدو معه أي شيء، ومهما كانت عقلانية بنائه، مؤهلا للدخول في أجزاء النظام التلقائي.

هذه الخدعة تجعل الفارق بين النظامين ضئيلا، أو على نحو أسوأ: لفظيا. فإذا قام المراقب برسم دائرة تحدّ إجراء ما (صفقة، طلبا لإصلاح قانون ما، شركة، دولة، أمة) فعندها يبدو النظام بنائيا؛ ولكنه إذا عاد خطوة إلى الخلف ونظر إلى ذلك الإجراء في سياق شدة التفاعلات بين الأفراد والشركات، «نظام القواعد ككل»، فعندها يكون حتى أكثر الإصلاحات الجذرية التي تفرضها الدولة تطرفا يبدو كعنصر تجريبي ضئيل في أمواج النظام التلقائي. إن الفارق بين النظامين، في الحقيقة، يبدأ وفق طرحنا هذا بأخذ هيئة مماثلة للفارق بين التطور الدقيق (Microevolution) والتطور الكبير (Macroevolution) في علم البيولوجيا؛ فمهما كانت تطبيقات الفارق بين الاثنين في سياق ما، يبقى الفارق بعيدا عن المفهوم: فكل عمليات التطور الدقيقة، والتطور الكبير ما هو إلا تراكم للتغيرات التطورية الدقيقة بمرور العقب التاريخي.

الإشكال الثاني: النقد القياسي للنظام البنائي

بالنظر إلى غياب الفارق المفهومي بين النظامين، لا يمكن القول بوجود أساس للنقد القياسي للنظام البنائي. صحيح أن هذا النظام قادر على النشوء من أفعال معينة، لكن ذلك لا يشكل حجة كافية مقابل تطبيق أساليب مخططة أو مبنية للتعامل مع المشكلات الاجتماعية. وإذا ما قام أحد الإداريين باقتراح خطة منطقية من الأعلى لمؤسسة اقتصادية أو اجتماعية فإن أتباع المدرسة الهايكية لا يمكن الاعتراض بأن القيام بذلك سوف يعرقل نمو النظام التلقائي؛ ففي الحقيقة يمكن القول أن تلك الخطة هي نتاج للنظام التلقائي، إضافة إلى أنظمة تلقائية جديدة ستنمو حولها بالطبع حينما تدخل حيز التنفيذ.

لقد لاحظ هايك أن الأنظمة التلقائية تتضمن في العادة (أو تتشكل من) عناصر بنائية، فكتب أن النظام التلقائي هو عملية «يحدث خلالها التفاعل الدائم ما بين النمو التلقائي للأعراف والتطوير القسدي لتفاصيل نظام قائم». لكن حدود هذا التفاعل مبهمة إلى حد يجعل فكرة النظام التلقائي تفقد قوتها اللازمة لتشكيل أساس أي نقد موجه ضد البنائية التي تتمتع بالمنطقية.

تخيل، على سبيل المثال، مهندسا يقوم بتصميم حرم جامعة ما، فعند تفكيره بموقع الأرصفة بين مباني الجامعة، يكون الحل «البنائي» برسم خطوط تحدد المسارات التي «ينبغي» على الطلاب أن يمشوا عليها، ومن ثم يصمم الأرصفة. لكن المدرسة الهايكية تشير على المهندس بأن ينتظر عاما يشاهد فيه المسارات التي يختارها الطلاب، ومن ثم يصمم الأرصفة وفقها، وهكذا تكون الأرصفة ناتجة عن النظام التلقائي. لنفرض أن المهندس أخذ بنصيحة صديقه من المدرسة الهايكية، ومر عام على المراقبة، وعندما أراد وضع الأرصفة بحسب التصميم التقى بصديقه الهايكي فأشار عليه أن ينتظر عاما آخر، وذلك انطلاقا من أن العام الماضي شهد

تغيرا في بنية الطلاب الجسدية، وتغيرا في ساكني الغرف، وبروز عوامل جديدة غيرت أولويات الطلاب؛ وسيكون من شأن بناء الأرصفة وفق التصميم الحالي أن يعرقل النظام التلقائي الديناميكي الذي لا يكف عن التغير. ومع مرور كل عام يلتقي المهندس بصديقه نفسه ذي النصيحة عينها! وذلك لأن النظام التلقائي لا يكف عن التطور، وكلما حاول أحد ما أن يطبق قاعدة «مكتشفة» واجه الاعتراض نفسه. (لقد اعترف هايك بالطبع أن القواعد المشتركة ينبغي أن تطبق في النهاية، ولكن كما يلاحظ القارئ، أدت استجابة هايك في هذه القضية إلى خلق مشكلات أكثر).

يبدو هايك وكأنه يميل إلى الافتراض بأن خبراء القانون والاقتصاد ينبغي عليهم الاهتمام فقط بتطوير عملية تشكل النظام التلقائي، وليس التركيز على النتائج: إذ «بإمكاننا الحفاظ على نظام له هذه الدرجة من التعقيد لا من خلال أسلوب توجيه الأعضاء، وإنما باتباع أسلوب وحيد غير مباشر يتم فيه فرض وتطوير قواعد تؤدي إلى تشكيل نظام تلقائي». ولكن كل شيء يبدو أنه «يؤدي إلى تشكيل نظام تلقائي» بطريقة أو بأخرى، بما في ذلك المؤسسات الإجبارية، والشاهد على ذلك العدد الكبير من المحاسبين الذي يجنون عيشهم من خلال مساعدة الآخرين على ملء استمارات الضرائب.

إذا تطلب نشوء النظام التلقائي عناصر بنائية أو إجبارية، فلن يكون عندها جديرا بأن يكون أساسا لانتقاد البنائية أو الإجبار. وكما قلت من قبل، يتسم التطور البيولوجي بأنه عملية نشوء نظام تلقائي، ولكنه غير قادر على تحديد أي نوع من الأسود سيأكل نوعا محددًا من الغزلان، وذلك لأن الجواب في الحالتين مضمّن في عملية التطور نفسها. كذلك، لا يمكن للنظام التلقائي أن يرشدنا في تحديد الأجر بالتنفيذ من عدة خطط مبنية بمنطقية مطروحة للتداول.

الإشكال الثالث: ملاحظة الجور

إن هايك لا يقع في فخ التفاؤل فيعتبر أن القواعد التي يحدث أن تترسخ عبر مسيرة التطور الاجتماعي إنما هي قواعد جيدة على المستوى الفعلي، وإن اقترب من ذلك أحيانا؛ ولكنه يسجل ملاحظته بأنه قد تكون هنالك «مناسبات يلاحظ فيها بأن بعض القواعد المقبولة فيها تتصف بالجور في ضوء المفاهيم الأعم للعدالة» فتتسأ مشكلة جديدة، وهي: كيف نتمكن من ملاحظة القواعد الجائرة؟ ومن أين لنا الحصول على المفاهيم العامة للعدالة لنقارن النظام القائم على أساسها؟

إن عدم اعتراف هايك بالعقلانية هاهنا يقوده إلى رفض فكرة «بناء القواعد الاجتماعية بالاستنتاج من المقدمات الواضحة»، بل إنه يتماهى أكثر في الواقع، فيذهب إلى أن عقل الفرد هو «نفسه نتاج العملية ذاتها للتطور الذي أنتج مؤسسات المجتمع»، وأنه «متضمن في البنية التقليدية غير المشخصة للقواعد التي تم تعلمها»، لذا فإن «قابليته لطلب الخبرة ما هي إلا نسخة عن الأنماط الاجتماعية التي يجدها كل عقل فردي من الأمور البديهية». إن عملية التطور الثقافي، برأي هايك، تقوم في الحقيقة «بإنشاء العقلانية»، ويتمثل «الخطأ العظيم» الذي ارتكبه الفلاسفة في اعتبار «القيم الأخلاقية المدركة بديها، والتي يكتشفها المرء في أعماق قلبه، إنما هي قيم ثابتة أبدية».

لكن إذا كان العقل حقا من نتاج البناء الاجتماعي، فسيكون عندها من المستحيل على الفرد أن ينتقد النظام الاجتماعي الخاص به بالمقارنة مع تصور مجرد عن العدالة، ويصوغ ذلك عالم السياسة تشاندران كوكاثاس (Chandran Kukathas) بقوله أن مقدمة هايك تجعل من المستحيل «الوقوف خارج النظرية التطورية لتقييم الحالات المختلفة لشؤون الحياة والتي تنتج عن التصرفات المنطقية».

لذلك، وعلى الرغم من قيام هايك بالاستحضار (المتناقض) للضرورة «التي لا غنى عنها» لـ «صورة مثالية عن مجتمع لا يمكن تحقيقه ككل»، فإنه من المستحيل على المواطن في نظام تلقائي ما أن يقوم ببعض الخطوات في طريق الإصلاح دون انتهاك أعرافه المتبعة. لقد كرس هايك كتاباته للهجوم على الحافز البنائي الداعي إلى فرض مخططات مصممة موجهة تهدف إلى مواءمة المجتمع مع مثله المجردة؛ فهو يفترض أن القوانين ينبغي أن تكون مجردة عن الغايات، وهذا يعني: كما أنه «من السخف تقييم النتائج المتينة للتنافس باستخدام بعض التصورات المتعلقة بما ينبغي أن ينتج عن هذا التنافس»، فمن السخف أيضا تقييم النتائج المتينة لقاعدة ما باستخدام بعض التصورات المتعلقة بالنتائج التي «ينبغي» أن تتمخض عنها هذه القاعدة. وإذا ما كانت إحدى النتائج غير مرغوبة فهذا لا يعني الحاجة إلى مراجعة القاعدة التي أفرزتها.

من هنا لا يكون أمام هايك من طريق لإدخال الإصلاح الاجتماعي في نظريته إلا عبر اصطناع بعض المصادقية للنقد الاجتماعي «الذاتي»، أي: النقد الذي لا يأتي من المفاهيم الفلسفية المجردة، وإنما النقد الأصيل المتولد عن عملية تطور النظام التلقائي ذاته. وهذا ينتقل بهايك مباشرة إلى اقتراح مفاده أن القواعد تستطيع، ويجب عليها، أن تدخل في عملية الإصلاح عندما يثبت تناقضها مع بقية القواعد، وهذا هو الأساس الوحيد الذي يقدمه هايك بجديّة للنقد الاجتماعي، وهو لا يبذل أي جهد لشرح أصل أو أساس القيم الأخرى التي يناقشها أحيانا، من أمثال (اللاإكراه)، وهو يرتاح إلى الانسجام لأنه يبدو أكثر حيادية وداخلية وتوجها نحو العملية التطورية بالمقارنة مع القيم المجردة (كالعدالة).

لكن واقع الحال لا يتفق مع هايك؛ فالانسجام بحد ذاته ليس قيمة ذاتية أو أصلية، والتناقض، كأمر آخر، قد يتقبله أفراد المجتمع بشكل كامل وعلى نحو جيد جدا.

وفي أيام العبودية، كان الأمريكيون البيض الجنوبيون سعداء بالعيش في مجتمع يعامل السود على نحو مختلف، وإذا حكمت الضرورة، كان القضاة في مرحلة ما قبل الحرب الأهلية يميلون إلى التعامل مع تناقضات قانون العبودية بإجراء بسيط يتمثل في إعلان العبيد (حالة فريدة) تخضع لقوانين خاصة (وهذا من شأنه أن يقضي بشكل رسمي على الانسجام المنطقي) أو أن يتم التعامل معهم مثل أي ملكية أخرى (وهو التصرف الأكثر انسجاما). وكذا نرى أن الانسجام ليس بديلا يغني عن العدالة تماما.

ومع ذلك فإن هايك يؤمن أن العدالة «تستند إلى متطلبات نظام قائم نكون ملتزمين به». فلماذا ينبغي أن يكون أحدنا «ملتزما» تجاه ذلك النظام؟ وإذا كان ينبغي علينا ذلك، فلماذا يجب على أحدنا أن يسعى أبدا إلى إصلاح النظام القائم من خلال التخلص من التناقضات التي قد تلعب في الواقع دورا مقويا للنظام بطريقة لا نفهمها؟

إن أفضل نصيحة قد يقدمها هايك للإصلاحيين هي «كن حذرا»، ولكنها نصيحة لا يمكن أن تلعب دور المرشد الفعلي للتصرف في أي وضع معين.

الإشكال الرابع: إصلاح الجور

إن بحث هايك عن الإصلاح الاجتماعي «الذاتي» يتعرقل أكثر باحترامه لمفهوم التقاليد. فإذا ما كان ينبغي علينا أن «نخضع لقواعد غير مصممة وأعراف لا يفهم معظمنا مغزاها وأهميتها»، فمن أين لنا أن نميز ما إذا كان التناقض في القواعد حقيقيا أم أنه مجرد قشرة ظاهرية، أو ما إذا كان ينبغي التخلص منه أو المحافظة عليه؟

ربما كان الشباب المؤمن بالمثاليات في ستينيات القرن الماضي يعتقد بأن التمييز العنصري أمر متناقض ولا معنى له، ولكنهم لو أشير عليهم باحترام الأعراف التي لم يستطيعوا فهمها، ما كان لهم أن يكونوا فرسان الحرية. فالتصورات المجردة للعدالة، وهي التي لا تستمد من مجرد الخبرة وإنما من التفكير «المنطقي»، هي الوحيدة التي تؤدي إلى إصلاح الجور التقليدي المستحكم.

لكن هايك لا يحاول إدخال هذا الإصلاح المنطقي في حسابات النظام التلقائي، وإذا فعل فإنه يكون على حساب توسيع ذلك المفهوم بشكل مفرط إلى حد يجعله متضمنا كل الشؤون الحياتية، وهذا يجعل الملاحظة ضئيلة الشأن كما أسلفنا في الإشكال الأول، وهنا يلقي كوكاثاس بدلوه فيقول:

إذا كان من المفروض أن ينظر إلى العقلانية باعتبارها مجرد جانب من جوانب تطور النظام الاجتماعي... فلن يؤدي ذلك إلى استحالة التمييز بين العمليات التلقائية والمؤسسات البنائية فحسب، وإنما سيكتنف الوهم فكرة النقد والإصلاح الاجتماعي أيضا.

يكافح هايك، ويفشل، في سبيل شرح الكيفية التي يمكن من خلالها التخلص، بشكل منسجم مع آليات النظام التلقائي، من الجور في ميادين الحرية والتشريع والحرية. وهو يفترض أن القضاة ينبغي عليهم أن يصلحوا القواعد الفاسدة من خلال «التعديل المرحلي»، ولكن بغياب مفهوم عن التمييز بين النظامين يكون من المستحيل أيضا التمييز بين البنائية العقلانية التي يهاجمها هايك وبين «التعديل المرحلي» الذي يدافع عنه.

لننظر مثلا إلى القضية القانونية (لورنس ضد ولاية تكساس) التي نقضت فيها المحكمة الأمريكية العليا قانونا ساريا في ولاية تكساس يحظر بموجبه ممارسة

(المثلية الجنسية) برضى الطرفين وفي السر. فالكثير من الولايات تسري فيها قوانين مماثلة، ولذلك لم يكن في الأمر من جديد. والإدانة الأخلاقية للمثلية الجنسية عرف قديم، ونتاج للنظام التلقائي، ولا يمكن لكثير منا أن يبرر غايته أو يفهمها، فهو بحسب كلمات هايك: «جزء من تقليد أخلاقي للمجتمع، وقيمة مثالية مشتركة وتقبلها الأغلبية دون أن تتوافق مع الدستور». وأن تعمد المحكمة العليا إلى إعلان عدم دستورية تلك القوانين استنادا إلى الفردية العقلانية فهو أمر لا شك في أنه يمثل مراجعة للنظام الاجتماعي! وبالتالي، لا نتفاجأ حين نرى المحافظين يستخدمون حجج هايك في انتقاد المحكمة التي قضت لصالح حقوق المثليين.

لكن يبدو، من جهة أخرى، أن العديد من الأمريكيين اعتبروا القانون المنقوض السابق «فائق السخف» (بحسب عبارة أحد القضاة)، ويبدو أن أمثال هذا القانون نادرا ما تجد طريقها إلى الفرض. لقد أدى رأي الأغلبية في القضية إلى حشد إجباري لهذه السابقة مع الحجج الأخلاقية والسياسية التي يتقبلها الكثير وذلك في سبيل الوصول إلى استنتاج مفاده أن أمثال القانون المنقوض تتعارض مع الحماية التي يوفرها الدستور للحرية الفردية. وفي الواقع، كانت حجة قضاة المحكمة العليا قوية، وهي أنهم سعوا إلى جعل القانون أكثر انسجاما مع القيم الأمريكية الأساسية، تماما كما فعل هايك عندما أوصى القاضي بأن «يملأ الفراغات» القانونية «باللجوء إلى مفاهيم أكثر غموضا يتطلبها الأساس العقلاني للنظام القائم»، وهذه المفاهيم المستخدمة «تكون في العادة أكثر حصولا على الرضى العام». ويرأي هايك، ينبغي على القاضي أن يسقط القواعد النافذة «إذا تعارضت مع الحس العام للعدالة». وهنا لا نتفاجأ أيضا من استخدام آراء هايك في الدفاع عن تعزيز القضاة لحقوق المثليين.

إذن، هل كان الحكم في قضية (لورنس) مراجعة عقلانية كاملة للقانون الأمريكي، أم أنها كانت مجرد تغيير مرحلي ذاتي؟

مرة أخرى يكون الجواب بحسب المنظور المستخدم في تناول الموضوع.

الخلاصة

إن القواعد، بحسب هايك:

تكون في البداية نتاجا للنمو التلقائي، [ولكن] تكاملها التدريجي يتطلب في ما بعد جهودا مقصودة للقضاء (أو غيرهم من المتخصصين في القانون) الذين سيطورون النظام القائم من خلال وضع قواعد جديدة... ومع ذلك يبقى من الصحيح أن نظام القواعد ككل لا يدين بما له من بنية لتصميم القضاء أو المشرعين؛ فهو حصيلة عملية تطور يجري فيها تفاعل مستمر بين النمو التلقائي للأعراف والتحسينات المقصودة لخصائص النظام القائم.

وفق هذه المعايير، فإن أي نظام من القواعد، وأي قرار يتخذه قاض ما (سواء أكان لصالح المدعي أم المتهم، وسواء أكان لدعم أم إلغاء أم صقل قاعدة قائمة) ليس سوى جزء لا يتخالف مع آليات النظام التلقائي؛ فما من شيء يمكن للمخطط أن يفعله بقادر على أن ينتهك رؤى هايك، كما إن أي شيء يفعله المخطط قادر على انتهاك هذه الرؤى!.

الرد الأول: النظام التلقائي... أربعمائة حلول

جون هاسناس (John Hasnas)

أستاذ مشارك (إدارة الأعمال)، كلية إدارة الأعمال، جامعة جورج تاون.
أستاذ مشارك زائر (القانون)، المركز القانوني في واشنطن العاصمة، جامعة جورج تاون.
دكتوراه في الفلسفة القانونية، شهادة دكتور في القانون (JD)، جامعة دوك.

في مقالته الإشكالية حول مفهوم فيلسوف فريدريك هايك عن النظام التلقائي قدم لنا تيموثي سانديفور طروحات مهمة ومثيرة للنقاش، لكنني وجدت خطأ صغيراً وقع فيه سانديفور في عنوان مقاله، وذلك أنني بعد أن انتهيت من قراءتها، لاحظت أنه قد ناقش إشكاليتين تتعلقان بالنظام التلقائي، وإشكاليتين تتعلقان بالفلسفة التشريعية عند هايك. وفي تقديري أن إشكاليتي سانديفور حول مفهوم النظام التلقائي من الأسهل إيجاد الحلول لها، وذلك بالمقارنة مع اعتراضاته على الفلسفة التشريعية الهايكية، فهي اعتراضات متينة، ولكنها غير مهمة في نهاية الأمر لأن وجهة النظر الأساسية لهايك حول الفلسفة التشريعية تختلف عما وقع فيه من أخطاء.

الإشكالية الأولى: الاختلاف بين النظام التلقائي والنظام البنائي

يفترض سانديفور عدم وجود فارق مفهومي بين النظامين، متحديا الآخرين بالقول:

لا تؤدي المراقبة الدقيقة إلا إلى إذابة الفارق ما بين النظامين؛ فأى تصرف يقوم به أي فرد أو شركة في السوق تبدو عن كذب نظاما مبنيا مصطنعا، أما عن بعد فتبدو كجزء من العناصر المضطربة التجريبية المتبادلة في النظام التلقائي.

إذا قام المراقب برسم دائرة تحدُّ إجراء ما (صفقة، طلبا لإصلاح قانون ما، شركة، دولة، أمة) فعندها يبدو النظام بنائيا؛ ولكنه إذا عاد خطوة إلى الخلف ونظر إلى ذلك الإجراء في سياق شدة التفاعلات بين الأفراد والشركات، «نظام القواعد ككل»، فعندها يكون حتى أكثر الإصلاحات الجذرية التي تفرضها الدولة تطرفا يبدو كعنصر تجريبي ضئيل في أمواج النظام التلقائي.

قد تكون بعض الأمور خافية عني، ولكني اعتقدت طويلا بوضوح الفارق ما بين النظامين: ذلك أن النظام البنائي يقوم عليه صانع قرار نهائي محدد، وهو ما لا يتوفر في النظام التلقائي. إن أية شركة أو دولة قد تتكون من العديد من الأجزاء المستقلة في عملها عن بعضها البعض، ولكن يوجد هنالك دوما شخص أو مجموعة من الأشخاص المخولين بتقرير كيفية عمل الشركة أو الدولة ككيان جماعي. أما النظام التلقائي فلا يوجد فيه مثل صانع القرار المركزي الجماعي هذا. وهذا بالضبط يبين كيفية التمييز بين السوق والشركة أو بين القانون العرفي/المشترك والقانون التشريعي. إن النظام التلقائي نظام متطور، وما يجعل الدولة دولة هو قدرتها على إيقاف هذا التطور. وبعبارة مختصرة: النظام التلقائي يعتمد على القرار الفردي، أما النظام البنائي فيعتمد على عضو رسمي ينسق عمل القرار الجماعي.

إذا كان ثمة ما يضاف إلى هذه النقطة فأنا عاجز عن ملاحظته. وأنهى بالقول أن النظام التلقائي نتاج العمل البشري لا التصميم البشري، بعكس النظام البنائي الذي يكون نتاجا للتصميم، وهذا هو كل ما في الأمر، فالأول يدل على غياب صانع قرار وإعٍ نهائي، أما الثاني فيدل على وجوده.

الإشكالية الثانية: النقد القياسي للنظام البنائي

إن الإجابة على الإشكالية الأولى توفر أرضية للإجابة على الإشكالية الثانية أيضا. حيث يحتاج سانديفور بأنه «بالنظر إلى غياب الفارق المفهومي بين النظامين، لا يمكن القول بوجود أساس للنقد القياسي للنظام البنائي»، إذن، بالنظر إلى وجود الفارق المفهومي بين النظامين، يمكن القول بوجود أساس للنقد القياسي للنظام البنائي.

مع ذلك، يبقى السؤال معلقا حول وجود أساس متين لنقد نظام بنائي ما بناء على كونه نظاما بنائيا. إن سانديفور يشير إلى أن «صحيح أن هذا النظام قادر على انشاء من أفعال معينة، لكن ذلك لا يشكل حجة كافية مقابل تطبيق أساليب مخططة أو مبنية للتعامل مع المشكلات الاجتماعية»، إذن: لماذا نفضل عمليات النظام التلقائي على عمليات النظام البنائي؟

للإجابة على هذا السؤال، وتحاشي الوقوع في فخ مشكلة (ما يكون/ ما ينبغي)^(١)، علينا أن نبين أولا بأن النظام التلقائي يقدم قيمة أخلاقية مشروعة أكثر تأثيرا مما يقدمه النظام البنائي، وهذه القيمة هي التعاون السلمي.^(٢)

(١) مشكلة (ما يكون/ ما ينبغي): مشكلة أشار إليها الفيلسوف البريطاني ديفيد هيوم (David Hume)، وذلك بالخلط الذي يحصل بين ما يكون عليه الشيء (العبارات التوصيفية)، وبين ما ينبغي أن يكون عليه (العبارات الإيعازية أو القياسية). (المترجم)
 (٢) دافعت عن هذا الادعاء بشكل أكثر تفصيلا في مقالة بعنوان (نحو نظرية للحقوق الطبيعية التجريبية) في مجلة الفلسفة الاجتماعية والسياسات ١١١: ٢٢، ص ١٤٠-١٤٢ (٢٠٠٥).

ليس من قبيل المصادفة أن يكون ما اصطلح عليه هايك بـ«قواعد النظام العادل»، وهي قواعد منزهة عن الغايات ومحيدة وقابلة للتطبيق في كل مكان وزمان^(١)، قد تطورت عبر عمليات قانونية تقليدية/اجتماعية، بينما انبثقت كافة القواعد المصممة للاستغلال أو الاضطهاد من التشريعات. إن الميزة الأساسية للنظام التلقائي، والتي تتمثل في غياب صانع قرار واعٍ نهائي، يعني أن قواعد النظام تبقى دائما عرضة لإعادة التقييم. فالقواعد التي تعتبر غير مقبولة من أي نسبة ذات اعتبار من السكان، كالتي تراعي امتيازات البعض على حساب الآخرين أو التي ينتج عنها تأثيرات قاسية أو جائرة، إنما تؤدي إلى تفاقم الصراع، وهذا يؤدي بدوره إلى ازدياد حالات التقاضي، مما ينتج عنه زيادة في فرص تجربة قواعد أخرى قد يكون لها أداء أكثر إنتاجية أو سلمية. وعلى العكس من ذلك، فإن القواعد التي تعزز التفاعل البشري المسالم والمتعاون (قواعد هايك للأداء العادل) تميل إلى إنقاص وتيرة الصراع الاجتماعي، وينتج عن ذلك نقص حالات التقاضي، ويقل احتمال تعرض القوانين للاعتراض، مما يؤدي إلى بقائها وترسخها كجزء مستقر من النظام القائم.

أما النظام البنائي، والذي يتسم أساسا بوجود شخص ما أو عدة أشخاص تفوض إليهم سلطة اتخاذ قرارات ذات تأثير جماعي يشمل النظام ككل، فهو يعمل وفق مجموعة مختلفة من المحفزات. وحتى إن كانت النوايا على أرفع مستوى من الإخلاص، فإن المحددات المتأصلة في طبيعة الإنسان لا تيشر بمقدرة صانع القرار الجماعي على التحديد الدقيق لقواعد تضمن الأداء العادل المتقدم على الخبرة؛ ولكن مزيج القدرات المحدودة للأفراد على إدراك أخطائهم والاعتراف بها، والتي تتجمع بحسب المصلحة في الموضوع المطروح، إضافة إلى تأثير ما يتصف به

(١) راجع كتاب هايك (القانون والتشريع والحرية): ج ١ ص ٨٥-٨٦.

الإنسان من الأحكام المسبقة والتحييزات القياسية، لا تؤدي فقط إلى تعقيد عملية تصحيح الأخطاء الأولية، وإنما تزيد احتمال ترسخ هذه القواعد الاستغلالية والاضطهادية بقوة ضمن النظام.

إن النظام التلقائي يكون في حالته المعيارية أعلى مقاما من النظام البنائي، ومنشأ ذلك أن المحفزات فيه تزيد من الاحتمال النسبي لإنتاج قواعد تساعد على التعاون السلمي، بينما يكون من شأن المحفزات في النظام البنائي أن تدفع باتجاه إنتاج قواعد تساعد على الاستغلال والاضطهاد.

الإشكالية الثالثة: ملاحظة الجور وتصحيحه

كان هايك اقتصاديا محنكا ومفكرا سياسيا مبدعا أهدى العالم العديد من الأفكار الرائعة المثمرة التي لا تزال توتّي أكلها حتى اليوم، لذا أجد من الصعب أن أتقبل حقائق تحط من منزلته كأعظم فيلسوف أو مؤرخ للقوانين.

هنالك الكثير من الأخطاء التي تشوب أفكار هايك عن مسيرة تطور التشريعات. وقد أبان سانديفور في مقالته عن الصعوبات التي وقع فيها هايك عندما أنكر وجود أي أساس مستقل للأخلاق بعيدا عن عملية التطور الاجتماعي، وكذلك عندما حاول أن يجعل قيمة رسمية تماما ودون أي معنى أو هدف (كالتعميم والتوافق) تعمل عملا جوهريا قياسيا. ليس هذا إلا غيضا من فيض، إذ يخرج هايك عن الترتيب الزمني فيقرأ تطور القانون العام في القرن العشرين على أرضية أزمنة سابقة، فيصوره مخطئا على أنه نتاج لقيام القضاة بإدخال معايير جديدة في نظام قائم من القواعد. بل إن هايك يتعدى ذلك، فعلى الرغم من إنكاره وجود أية معايير قيمة مستوردة من خارج النظام، فإنه يصور، بوضوح، المحافظة على الحرية الفردية بأنها نهاية قياسية مناسبة للنظام القضائي. وأنا أجد سانديفور محقا تماما في الإشارة إلى

أن الاعتراف بضرورة وجود «جهود مقصودة للقضاء (أو غيرهم من المتخصصين في القانون)» لرعي القطيع خلال النمو التلقائي للقانون العام، يعني أن هايك يقوم في الوقت نفسه ودون ترابط بمعاملة القانون العام على أنه نظام تلقائي ونظام بنائي^(١).

لا أختلف مع سانديفور إلا قليلا عندما ينتقد النظرية الأخلاقية والتشريعية عند هايك، ولكن عمل سانديفور هذا لا يعني الإشارة إلى المشكلات الموروثة في مفهوم النظام التلقائي نفسه، بل جهد الاقتصادي هايك لتطبيق مفهوم القانون العام الانغلوأمريكي، وهو حقل يعترف هايك نفسه بأنه ليس ضليعا فيه. وبهذا لا يكون فشل هايك في هذا الموضوع أمرا يبعث على الارتباك الشديد، فلقد كان مفكرا حاذقا أصيلا، ولن يكون من اللائق أن ننتقده على عدم إنجاز العمل بالكامل، وأنا شخصا سعيد بأنه ترك جزءا من المهمة على عاتقنا.

لقد عجز هايك عن تطبيق أفكاره حول النظام التلقائي على القانون. ولم يتمكن من اعتبار القانون منتجا آخر من منتجات قوى السوق. وكأي شخص من جيله عمليا (في ما يخص هذا الموضوع)، وكأي شخص في يومنا هذا، رأى هايك في القانون مجالا محتكرا فريدا من نوعه، منفصلا بالضرورة عن السوق الذي ينتج قواعد اللعبة. لقد أدى إيمانه بوجود حاجة مطلقة إلى مجموعة محددة من القواعد التي تدعم أساس آليات السوق (قواعد السوق للأداء العادل) إلى استحالة معاملة القانون باعتباره نظاما تلقائيا حقيقيا؛ ونتيجة لذلك تمحورت معظم مواد كتابه (القانون والتشريع والحرية) حول البحث عن إثبات وجود المستحيل: نظام تلقائي يوجد فيه أشخاص بعينهم مخولون باتخاذ قرارات جماعية تشمل النظام بأكمله.

(١) عالجت هذا الموضوع بالتفصيل في موضع آخر. راجع: جون هاسناس: هايك، القانون العام، وآلية الإدارة المائعية، مجلة جامعة نيويورك للقانون والحرية: ج ١ ص ٧٩ (٢٠٠٥).

لكننا ينبغي أن لا نعق في الفخ ذاته لأننا من ورثة هايك، وأنا شخصا لا أقا سي صعوبة في معاملة الأخلاق باعتبارها فرعا متينا من فروع الفلسفة، وليست نتاجا لا مفر منه من نتاجات التطور الاجتماعي. إن هذا يعطيني، كما الآخرين، نقطة توازن ثابتة أستند إليها في نقد قواعد أي من الأنظمة القضائية المتطورة تلقائيا، ونعته بالجور، والدعوة إلى إصلاح هذه القواعد.

وبالفعل، لن تكون هنالك أية مفاجأة في استمرار وجود مثل ذلك النقد؛ وذلك لأن من طبيعة النظام التلقائي أن يتخلله الجور في أي مرحلة من مراحلها. ولا يمكن لأحد أن يدافع عن نظام قانوني تلقائي على أساس أنه سيقدم لنا المجتمع العادل تماما، وإنما يستمد الدفاع عن أي نظام قانوني مقوماته من إدراك الهايكية بأن وضع الحدود على معرفة الإنسان وقيمه يجعل تحقيق المجتمع العادل تماما أمرا مستحيلا، وأن أفضل ما نفعه في هذا المجال هو أن نشترك في عملية (ذات عيوب ولكنها تمتلك آلية للتصحيح الذاتي) يمكنها أن تعد باستمرارية التحسين الهامشي مع مرور الزمن.

عندما ندرك قيمة أن الميزة التفريقية للنظام التلقائي متمثلة في عدم وجود صانع قرار جماعي واعٍ، فعندها يتضح لنا أنه لا يوجد ما يعكر صفو التناغم في إدراك الجور والدعوة إلى الإصلاح داخل النظام القانوني التلقائي. فهذه الدعوة، في الحقيقة، ضرورية لضمان سير النظام على النحو المناسب، ففي النهاية، ليس النظام التلقائي غير عدد لا يحصى من الأفراد الساعين إلى تحقيق خططهم الفردية في بيئة تسمح للنظام بأن يتطور دون سيطرة وهيمنة عقل بشري، وهذا النظام يتطور بتأثير حصيلة ما يدخل إليه من خطط وقيم تكونت على المستوى الفردي.

الرد الثاني: الحرية بين سطور العصر الحدائي

دانييل ب. كلاين (Daniel B. Klein)

أستاذ في الاقتصاد، جامعة جورج ماسون.

جاءت مقالة تيموثي سانديفور «النظام التلقائي... أربعة إشكالات» تحمل أسئلة حكيمة حول ترابط مفهوم (التلقائية) وإمكانية تطبيقه، وناقشت، وإن كان ذلك ضمناً، ما إذا كان لكلمة «نظام» أي معنى خاص. وبالتركيز الخاص على المؤسسات والاتفاقات والقواعد، رأى سانديفور في مقالته عدم إمكانية القطع في بروز تلك الأمور على نحو «تلقائي»، انطلاقاً من اعتماد ذلك على الإطار الذي تناقش المسألة ضمنه، وهذا يعرقل عملية رسم أي دالة عملية بالاعتماد على ما ارتآه هايك.

يصل سانديفور إلى نتيجة مفادها:

ما من شيء يمكن للمخطط أن يفعله بقادر على أن ينتهك رؤى
هايك، كما إن أي شيء يفعله المخطط قادر على انتهاك هذه
الرؤى.

ولكنني أرغب بالاستعاضة عن كلمة «رؤى» هاهنا بكلمة «مقولات».

في عام (١٩٣٠)، ويعون كبير من الفيلسوف والاقتصادي لودفيغ فون ميزس (Ludwig von Mises)، اقترب هايك جداً من الليبرالية التقليدية؛ والليبرالية الحقيقية تدور حول فكرتين: التمييز بين الفعل التطوعي والفعل الإجباري، وشعار (أكثر حرية = أفضل)، لكن هايك لم يمض مع هاتين الفكرتين، وأحس بوجود مشكلات تكتنفها لأنها معادلات بسيطة، وحاول أن يعثر على ما يبرر اعتبارها مجرد

إن كل ما نحتاجه لتصحيح أخطاء هايك إنما يتمثل في التخلي عن الاعتقاد بأن القانون مجال استثنائي يقع خارج حدود السوق، وأنه ينبغي تنظيمه بوعي من أجل ضمان القواعد المناسبة للأداء العادل. وأنا أتفهم كون هذا الأمر مما يصعب فعله، فإغراء النظام القانوني البنائي يكاد لا يسلم من فحّه أحد، إذ يقدم لنا منظورا يكون فيه المجتمع العادل حالة نهائية يمكن بلوغها، وليس حداً بعيداً لا يمكن الاقتراب منه إلا بالتدريج؛ ورغم ذلك فإن هذا النداء المغري يجتذبنا نحو كارثة التحطم على صخور العواقب التي لم يحسب لها الحساب والصراعات الصغيرة حول السلطة التي تترافق دائماً مع وجود آلية للخيار الجماعي. وفي النهاية، يتمثل جوهر أطروحة النظام القانوني التلقائي في الحكمة الاقتصادية التي ترى أن (الكامل) عدو (الجيد).

ملابسات، ويمكن أن نلخص جهده في سبيل ذلك بمصطلح «التقييب» الذي كشف عن الكثير من الآراء المتبصرة التي أدت بالفعل إلى تطوير حجج أطروحته حول الحرية، وقد اكتنف هذا العمل الكثير من الغموض، وبعض اللف والدوران والآراء الواهية، وحتى مط المفاهيم وتوسعتها وغياب الترابط والانسجام، وهذا كله يستدعي نقدا لازما كما قدمه لنا سانديفور.

بالرغم من ذلك فإنني من المنجذيين بشدة إلى أفكار هايك، وأميل إلى التفاوضي عن عيوبه؛ فأنا عاجز عن مقاومة إحساسي بأنه كان شخصية تاريخية كافتحت بجد بعد انهيار الليبرالية وهزيمتها، وتحول العلوم إلى مهن تعليمية، والتقدم الهائلة لحركة الحداثة. إن (التمييز) بين التطوع والإجبار كان من الممنوعات في صفوف المفكرين من معاصريه، ولا تزال حتى يومنا هذا من المحرمات على جميع الصعد. وكان هايك قد ترعرع في بيئة ارسنقراطية واتسم سلوكه بالأدب الجم مع الناس، فحزم أمره على أن يجعل فكره مستساغا ومقبولا، وفي كتابه (دستور الحرية) لم يكن تعريفه للحرية مناسبا، كما لو أنه لا يريد العبث بما يعتقد الآخرون حولها، وإنما جاءت كلماته غامضة متنافرة يصب معظمها في مجرى الإشارة إلى أمور أخرى ترتبط بتلك الكلمات. ولو كان هايك اتبع سبيل المفكرين الآخرين من أمثال هيربرت سبنسر (Herbert Spencer)، وويليام غراهام سومنر (William Graham Sumner)، وميزس، وعمل بشكل صريح وواضح ابتداء من مفهوم (التمييز) لتطوير أفكاره، لكان مصيره مختلفا جدا يشابه ما انتهى إليه سبنسر وسومنر وميزس، وسواء أكان خيار هايك موقفا من الناحية الاستراتيجية أم لا، فإن اللف والدوران الذي اتصف به هايك ربما كان الخيار الأفضل.

على نحو ما، كان هايك يكتب باستخدام الرموز؛ فعندما كتب عن «التقليد» الذي يتوسط المسافة بين الحدس والعقلانية، كان يشير في الأساس أو على الأغلب إلى

المبادئ الليبرالية: «التنافس كعملية اكتشاف»، الحرية كعملية اكتشاف، «السوق»، الحرية، عملية صنع القرار اللامركزية مقابل المركزية، الأكثر حرية مقابل الأقل حرية. وكل الليبراليين لا يزالون يلجؤون إلى الرمز ذاته عندما تسمح الظروف. وما بين السطور، إذن، هو التركيز على (التمييز).

لا يخرج سانديفور عن الصواب حين يقول بأننا نطبق التمييز اللامركزي/ المركزي ضمن أطر مختلفة، ولكن بعض الأطر أكثر تركيزا من غيرها. وعلى الرغم من أن التمييز اللامركزي/ المركزي يمكن أن يطبق على فعالية ضمن مجال ما، أو على مهام ضمن شركة ما، فإن هايك كمفكر سياسي يشير دائما إلى إطار خاص من (الأكثر حرية مقابل الأقل حرية)، و«التلقائي» يعني لديه (الحر) أو (الأكثر حرية). وأنا أؤيد هنا ما ذهب إليه سانديفور من نقده لإفراط هايك في إنكاره واستصغاره للتفعيل العقلاني لمفهوم الحرية، وذلك لأنه مرتكز تحليلي قوي ومحرك لإنتاج التساؤلات، كما أحيي هنا أيضا التحدي العقلاني الذي طرحه جيريمي بينثام (Jeremy Bentham) أمام آدم سميث (Adam Smith) في موضوع الربا، ودفاع وولتر بلوك (Walter Block) عما لا يمكن الدفاع عنه! ولكنني لا أجد صعوبة في استنقاذ الكثير من العقلانية في خطاب هايك والتفاوضي عن الكثير من غموضه.

نأتي هنا إلى الكلمة الثانية: «النظام»، حيث يطرح سانديفور في هذه النقطة عدة أسئلة مهمة ولكنه يتمادى في إجاباته. ومن معاني هذه الكلمة: النظام هو أي نظام قديم، وبهذا يصح القول أن مجموعة أوراق اللعب تكون دائما «منظمة» ولو أعيد خلطها مرات عديدة. ويمكن القول بدقة أن الحديث عن النظام التلقائي يُوَطر تسلسلا ما ويقول ببساطة، ومع بعض المقارنة ذات الصلة، أن عملية صناعة القرار غير مركزية. ولكن ما يثير الفضول بشكل خاص في النظام التلقائي، وكما هو الحال التسلسل الموجود في المعطف الصوفي أو قلم الرصاص أو العمليات التلقائية التي

تنشأ منها اللغة والمال والأعراف المنفعية الأخرى، هو أن هذا النظام يبدي انسجاماً أفضل بكثير مما تبديه الأساليب الأخرى الأكثر مركزية ذات الصلة بالمجال ذاته. ومثل هذا النظام (بحسب كلمات سميث) «لا يكون في أصله من تأثير رؤية حكمة بشرية، والتي تتنبأ وتخطط للرخاء العام الذي تمهد له»^(١). إن «النظام التلقائي»، بحد ذاته، لا يتضمن انسجاماً تسلسلياً مبهجاً، ولكنه يتضمن هذا الانسجام في السياق، وهذا ما غفل عنه سانديفور أو تغافل عنه عندما كتب عن أن الخدمات المحاسبية التي تستجيب للعرض تلقائياً إنما تتحفز نتيجة قانون الضرائب؛ فقانون الضرائب هذا إذا أصبح معقداً وعبئاً ثقيلاً فإنه ينتج تسلسلاً اجتماعياً أقل إبهاجاً، وأقل انسجاماً.

إنني أعتقد أن الانسجام التسلسلي هو شأن تقييمي قائم على أساس الأحاسيس التي يوصف بها الكيان الذي نتخيله مشاهداً للتسلسل ذي العلاقة؛ فإذا كان هذا التسلسل ضمن شركة ما فمن الطبيعي للمشاهد أن ينسجم مع ما يراه مالك الشركة، وأن يفترض أن معايير انسجامه هذا ناشئة عن دافع الربح لا غير، وهذه قاعدة دقيقة وصحيحة إلى حد بعيد؛ ولكن عندما يقوم هايك، وكذلك رونالد كوز (Ronald Coase) والكثير غيره، بأخذ فكرة الانسجام خارج نطاق الشركة، فإن الدقة والصحة تتلاشيان، وذلك لأن التسلسل عندما يكون مبعثراً، فإن المشاهد التخيلي لا يمكن تحديده بوضوح، ولكن هذا لم يوقف هايك والآخرين عن الحديث عن انسجام التسلسل الواسع. إن الانسجام التسلسلي يدفعنا للاستعانة برؤية آدم سميث عن المشاهد التخيلي، وهو شخص رمزي (ذي يدين خفتين!)، وللحديث عن الانسجام التسلسلي تم تطوير أفكار عن الأحاسيس المناسبة لشخص تخيلي كهذا، وهذه الأحاسيس (بحسب تعبير سميث) «طليقة، ومبهمة، وغير مصممة على

شيء»، وهذا لا يعني أنها اعتبارية تماماً أو تفتقر إلى أية معايير، وإنما شبه سميث مثل هذه القواعد الأخلاقية بـ«القواعد التي يضعها الناقد للوصول إلى نتيجة يدخل في تركيبها السمو والذوق»^(١). ثم جاء الفيلسوف لونغ فولر (Lon Fuller) عام ١٩٦٩ ليكمل ما وصل إليه سميث، فأشار إلى قواعد من قبيل (أخلاقية الطموح)، أي قيام المرء بصياغة استخدام قادم لما هو متاح له حالياً؛ لكن هذه القواعد لا تخرج عن كونها قواعد، أي أنها لا تخرج عن كونها إملائية. إن الحديث عن الانسجام يجعلنا نتعلم شيئاً عن الآليات الفاعلة في الواقع والأحاسيس التي ينبغي علينا أن نتمسك بها أو نساندها، وهذه الأحاسيس الأشمل هي التي ربما نجد فيها ما يسمح بتمرير افتراضاتنا حول مفهوم الحرية، وكذلك الاستثناءات التي نحيط بها هذا المفهوم. إن الحرية أبجدية سياسية، والعدالة التبادلية أبجدية اجتماعية، وهذه الشراكة يدعوها فولر بـ(أخلاقية الواجب) كي لا تختلط بالأخلاقيات الأخرى.

لم يكن ممكناً في عصر هايك القبول بطرح سميث لعدة أسباب:

١. أن العلم، بحسب رأي الحداثيين، مجال تسوده الدقة والصحة، ولا مكان فيه لأحاسيس «طليقة، ومبهمة، وغير مصممة على شيء»؛
٢. أن العلم كان مجرداً عن القيمة المادية (إيجابياً، لا معيارياً)، وعلماء الاجتماع لا يطلب منهم استكشاف ورعاية أحاسيسنا الأخلاقية؛
٣. أطروحة سميث تصلح في مجال الحصول على حقائق مهمة صحيحة على المستوى العام، لا على المستوى التصنيفي.

٤. أكثر تلك الحقائق، أو المبادئ، أهمية يتمحور حول مفهوم الحرية ومدى انتهاكه، وهي شؤون محاطة بالمحرمات.

٥. إن إنتاج مثل هذه الصلة التعلّمية لا يناسب الصورة الحدائية لبرامج البحوث التقدمية التي تقوم على منهج معرفي يشمل الكون كله ويديره متخصصون ومستشارون خبيرون.

لقد كان هايك يغرد خارج سرب الحدائيين تماما (ومنهم ميزس)، ومارست مدرسة سميث نشاطاتها خفية في عصرها، وحتى في عصرنا هذا؛ وفي الحقيقة، فإن نظرية الأحاسيس الأخلاقية كانت مهمة لفترة طويلة، حتى أن الحديث عن «الانسجام» في القرن العشرين (في سياق الانسجام التسلسلي) تلاشى شيئا فشيئا مع امتلاء الخطاب الفكري، والاقتصادي على الأقل، بأفكار «الكفاءة» و«الأفضلية» و«الرخاء الاجتماعي» بما يحمله كل منها من مظاهر التباهي بالدقة.

لكن مدرسة سميث ظلت تشاهد على نحو خفي في أعمال هايك، وكوز، وفولر، ومايكل بولاني (Michael Polanyi)، وفئة قليلة من معاصريهم، بالإضافة إلى مظهرها المعلن الحالي في أعمال مفكرين من أمثال روس روبرتس (Russ Roberts)، وتايلور كووين (Tyler Cowen)، ودون بودرو (Don Boudreaux)، وجيمس غوارتنني (James Gwartney)، وروبرت لوسون (Robert Lawson)، وجيمس اوتيسون (James Otteson)، ورتشارد ايبستين (Richard Epstein)، وبالأخص ديردر ماكلوسكي (Deirdre McCloskey)، وهذا إذا أردنا ذكر بعض أسماء الأمريكيين منهم على نحو عشوائي.

إذن، لقد أفادنا سانديفور في إشارته إلى المشاكل التي تشوب الموضوع، ولكننا عندما ضبطنا وجهات النظر استطاع هايك و«النظام التلقائي» الخروج من امتحان النقد بنجاح، وربما ظهرا بعد ذلك أكثر تألقا من ذي قبل.

كيف لنا أن نجيب سانديفور؟ يمكن لنا أن نتفق مع سانديفور بأن هايك كان، ببساطة، مرتبكا في هذا الموضوع إلى حد كبير، أو يمكننا أن نحاول توضيح ما قاله هايك، وهذا يحيجنا إلى الاستعانة بالتاريخ.

لقد حاول هايك إبان ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين أن يعمل على إعادة الحياة إلى الليبرالية في وجه الدعوات المنادية إلى تخطيط مركزي واسع للاقتصاد الوطني؛ وكانت كلمة «تخطيط» واسعة الانتشار حينها، إذ رأى الناس فيها حلا لكل المشاكل الاجتماعية؛ وما كان حديث هايك عن التخطيط لنظام ذي قواعد عامة إلا ليبيّن للناس أن مفهوم «التخطيط» لا يوجب انحصاره في التخطيط المركزي؛ ولكن هايك ابتعد في هذه الكتابات المبكرة عن القول بسياسة عدم تدخل الدولة تماما، إذ كان يعتقد بأن الدولة يجب عليها أن توفر إطار عمل مستقر تجري ضمنه تصرفات الأفراد، وقد عبر عن هذا في كتابه (الحرية والأنظمة الاقتصادية) بقوله:

يمكننا «التخطيط» لنظام ذي قواعد عامة، ويقبل التطبيق على الناس كافة، وعلى أساس ديمومته (وإن كان قابلا للمراجعة مع تقدم المعرفة)، وذلك لتوفير إطار عمل مؤسستي تترك فيه للأفراد سلطة اتخاذ القرار من أمثال ماذا يجب فعله أو كيفية كسب المعيشة. وتعبير آخر: يمكننا التخطيط لنظام تعطي فيه المبادرة الشخصية أوسع نطاق ممكن والفرصة الأمثل لتحقيق التعاون الفعال في المجهود البشري. أما نقيض ذلك فهو أن «نخطط» على أساس أن التصرفات الحقيقية للأفراد على اختلافهم، أي: الدور الذي يلعبه كل شخص في العملية الاجتماعية للإنتاج (ماذا ينبغي عليه أن يفعل وكيف ينبغي عليه أن يفعله)، إنما تقررها الجهة المسؤولة عن التخطيط... كبيرة المخططين في الوقت الراهن... وهذا يتضمن الفكرة القائلة بأن أحدا من الناس، وفي مثالنا الأخير: عقل فرد من البشر، يقرر للناس ما الذي ينبغي عليهم فعله في كل لحظة من لحظات حياتهم.

الرد الثالث: في سبيل فهم النظام التلقائي

بروس كولدويل (Bruce Caldwell)

مدير مركز تاريخ الاقتصاد السياسي،
جامعة دوك.

يوجه تيموثي سانديفور انتقاداته لهايك لأنه لم يوضح الفارق ما بين النظامين التلقائي والبنائي؛ إلى جانب ذلك، بما أن كافة الأنظمة التلقائية تحتوي على عناصر بنائية فهذا يعني أن الفارق ما بين النظامين ليس فارقا في المفهوم، وإنما يعتمد على وجهة نظر المشاهد، وهكذا يصبح أي نقد موجه لأي نظام بنائي نقدا مبهما لا أمل في وضوحه. وفي النهاية، وبسبب اعتماد هايك في كتاباته الأخيرة على نظرية التطور، فإنه لا يملك أي أساس لانتقاد النظام البنائي، وذلك ما لم يكن مزمعا على الالتزام بمغالطة أنصار المذهب الطبيعي، والتي تقول بأن التطور لا ينتج عنه إلا ما هو جيد.

لقد كان بإمكان سانديفور أن يقدم انتقادا أقوى حجة لطروحات هايك، إذ تحدث هايك في كتاباته الأولى عن تخطيط الأنظمة العامة للقواعد التي يتصرف الأفراد على أساسها، ولا شك في أن هذا الطرح يمزج بين مفهومي النظامين؛ وقد تمادى هايك في الجزء الثالث من كتابه المشاكس (القانون والتشريع والحرية)، وهو الكتاب الذي انتقد فيه هايك الأنظمة البنائية، فقدم نموذجا دستوريا هو في ذاته مثال عن البنائية العقلانية بأوضح صورها.

في الجملة الأخيرة من كلام هايك نجد المفتاح لفهم النقد الذي يوجهه هايك إلى التخطيط المركزي، وهو: لا يمكن لأي جهاز مركزي أن يحصل أبداً على المعرفة اللازمة للتخطيط لأمر على مستوى من التعقيد كما هو حال الاقتصاد. وفي المقابل، يقول هايك في مقالته الكلاسيكية (استثمار المعرفة في المجتمع) بأن اقتصاد (السوق الحر) الفاعل والمثمر يسمح للمعرفة المحلية لملايين الأفراد بأن تتاح للآخرين، مما يسمح لهم باتخاذ قرارات أفضل.

لقد أصر هايك في حياته على أن نظام السوق إذا أُريد له أن يعمل بكفاءة فهذا يستوجب تضمينه في ضيافة المؤسسات الاجتماعية الأخرى؛ ولكنه شدد كثيراً في كتاباته الأخيرة على «التوأمة بين فكري النظام التلقائي والتطور»، حيث زعم بأن هذه المؤسسات الاجتماعية الأخرى تنشأ من تلقاء نفسها، عوضاً عن التخطيط لها أو بنائها، وهو يرى أن دوراً كبيراً في هذه العملية يلعبه القانون العام والنظام الأخلاقي، ويستحضر كثيراً قوانين (هيوم) الثلاثة الأساسية التي تحكم عمل الطبيعة: استقرار الملكية، واستقرار عملية انتقالها بالتوافق، وإنجاز الوعود.

في كتاباته الأخيرة لم يعد هايك ينتقد التخطيط المركزي، وإنما أصبح قلقاً من تدمير الدستورية الليبرالية التي وصفها ودعا إليها في كتابه (دستور الحرية) على يد كافة أنواع الطروحات التدخلية التي كان يرفع شعارها دائماً تحالفات المصالح الخاصة متسترة في العادة تحت عباءة «العدالة الاجتماعية». وربما يكون من الجدير بالذكر هنا ما حدث في العقد الذي شهد ظهور كتاب (القانون والتشريع والحرية)، إذ قام الرئيس نيكسون بفرض ضوابط على حدود الأجور والمرتبات، وأنشئت دائرة الطاقة وحماية البيئة، وكانت هنالك دعوات واسعة النطاق حول سياسة الدخل.

لكن هايك كان يحاول أيضاً الإجابة على سؤال آخر، وهو: كيف أمكن للنظام التكيفي المعقد الذي يشكل نظام السوق أن ينشأ في الأساس؟ ففي النهاية، تسير الأسواق بعكس ما تشتهيهِ غرائز البشر (تراث الصيد والجمع البدائي) وتهين عقول البشر (حيث نتصور قدرتنا على تلافي أخطاء السوق عبر التدخل الواعي)، ومع ذلك نجدها تظهر هنا وهناك، فكيف أمكن ذلك؟ يجب هايك عن ذلك بأن المجموعات التي تبنت ممارسات معينة ومواقف أخلاقية محددة تؤيد انتشار التجارة، ومن ثم: تقسيم العمل والتخصص فيه، وابتداع منتجات وعمليات جديدة، كانت أكثر نجاحاً من المجموعات التي لم تقم بالأمر ذاته.

إن اعتبار هايك للأخلاق بأنها نتاج عملية التطور قد قوض أي أساس قد تقوم عليه أية محاكمة عقلية قياسية لأي نظام مهما كان نوعه، فكيف يمكن لنا أن نتعامل مع هذه المشكلة؟

أعتقد بوجود اثنين من الحلول لهذه المشكلة: أولهما بالقول أن انتقادات هايك للأنظمة البنائية ورؤيته التطورية لتقدم الأخلاق إنما كانا يسيران على دربين مختلفين؛ فهايك نفسه كان يمثل توجهاً من توجهات منفعية القواعد، وما صدر عنه من نقد تجاه الأنظمة البنائية لا بد أن تكون له صلة بالآثار السيئة التي يرى بأن هذه الأنظمة تتمخض عنها؛ ومن جهة أخرى، كانت كتاباته التطورية وصفاً إيجابياً لأصول وصمود ووظائف نظام أخلاقي معين وتقاليده الأخلاقية محددة وخاصة. وهذا أيضاً قد يحمل المفتاح لشرح مقترحه حول الدستور النموذجي، وهنا ينبغي علينا التمييز بين اقتراح القاعدة أو تصميمها، وبين اختيارها؛ فكل الناس، وهايك من بينهم، حر في أن يقترح تصاميم جديدة للقواعد، أما اختيار القاعدة فيحدث ضمن عملية تطورية: إذ تتم تجربة قواعد وممارسات جديدة، فتتجح أو تفشل. (رغم ذلك ينبغي الاعتراف هنا بأن نموذج الدستور الذي اقترحه هايك يتمادى في ابتعاده عن ذلك

النوع من الاقتراحات المرحلية للتغيير التي كان يرى هايك بأنها مثال نمطي لما يمكن فعله. أما الحل الآخر الخاص بهذه المشكلة، فيقتضي أن نتعامل مع كلمات هايك حرفياً، فالدستور الذي اقترحه ما هو إلا «نموذج»، أي يدخل في نطاق التجارب الفكرية).

ثمة طريقة أخرى لفهم طروحات هايك تتمثل، ببساطة، في أن نشدد على أن هايك لم يكن يطرح ادعاءات قياسية على الإطلاق، وأنه كان يطبق آليات العلم الواثقة. وقد يكون هذا هو الطريق الذي فضل هايك أن يسلكه، وذلك انطلاقاً من أن أنصار المدرسة النمساوية طالما ادعوا اتباعهم لانتقادات الفيلسوف الألماني ماكس فيبر (Max Weber) الموجهة إلى (الحياد الأخلاقي)، وهكذا فإنه عندما انتقد التخطيط المركزي، فإن ما كان يعنيه حقاً هو أن التخطيط المركزي ليس الوسيلة المناسبة لإنجاز أهداف الاشتراكية التي تدعو إليه. وكذلك انتقاده لفرض التخطيط الواسع على النظام المعقد الراهن الموجود فعلاً والذي يشكل «المجتمع العظيم»⁽¹⁾ فقد يعني ذلك ببساطة أن هايك يريد أن يقول: إذا قمت باتباع هذا الأسلوب فستدرك أنك تحكم على ملايين الناس بالحرمان النسبي، وفي بعض التجارب: إلى المجاعة، وحتى الموت. وهذه عبارة واثقة، لكنها ليست قياسية. وإذا أردنا برهاناً لصحة أو بطلان هذا الزعم، فما علينا إلا أن نقارن بين تاريخ الكوريتين الشمالية والجنوبية، أو الألمانية الشرقية والغربية، أو نقوم برحلة إلى زيمبابوي التي يحكمها موغابي، والتي كانت سلة غذاء أفريقيا يوماً ما، ولم يبق منها اليوم غير السلة دون الغذاء.

(1) المجتمع العظيم: مجموعة من برامج الإصلاح الاجتماعي أطلقها الرئيس الأمريكي ليندون جونسون بهدف القضاء على الفقر والتمييز العنصري.

في نقاشاته حول الأنظمة التلقائية، كان هايك يحاول أحياناً، ببساطة، أن يثبت وجودها، أي أنه كان يحاول مواجهة الادعاء القائل بأن أي نظام اجتماعي نافع ينبغي أن يكون بنائياً، وهي نظرة كان رائجة عندما بدأ الكتابة، وكان الولع بالتخطيط منتشر في كل مكان، لذلك كان ذلك الجهد الذي بذله في محله. أما في كتاباته المتأخرة، فقد كان هايك يقول أحياناً: دعونا نثق بوجود الأنظمة الناشئة عن التطور وليس البنائية، ولكنه بذلك سمح لنا بأن نقوم ببعض التغييرات المرحلية، ولم يقدم أي معايير لتقرير ذلك. وفي هذه النقطة يحق لسانديفور أن ينتقده.

ولكن ذلك بعيد جداً عن أن يبرر لسانديفور ادعاءه بأن عدم وجود فارق في المفهوم بين النظامين التلقائي والبنائي يعني استحالة إمكانية التمييز بينهما. ولورد على هذا، ببساطة، أستحضر القول الشهير للقاضي بوتستر ستوارت (Potter Stewart): «أعرفها عندما أراها». فأنا أرى مثل هذا النظام التلقائي عندما أرى مدينة باريس تحصل على غذائها اليومي دون تخطيط من أحد، وإن كان ذلك يتضمن عمل الملايين من الناس الذين يتصرفون بدافع من خططهم الشخصية فحسب، وأراه في انطلاق الإشارات الكهربائية في ملايين الخلايا العصبية كي ينشأ الوعي الذي أحججه لفهم كتابات هايك المكثفة. وعندما أقرأ توصيات حكيمة حول كيفية التعامل مع القضايا العالمية، أرى اقتراحات تستند إلى عملية صناعة الأوامر، وتأمين الإطار الذي يسمح للناس فيه باستخدام معارفهم المحلية لتحسين الأشياء. إذن، هنالك جوانب في النظام التلقائي ليست مشاهدتها على ذلك الحد من الصعوبة الذي يدعيه المدعون.